



## مجلة دراسات دولية

اسم المقال: طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

اسم الكاتب: أ.د. سهيل حسين الفتلاوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6967>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 07:34 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

الاستاذ الدكتور  
سهيل حسين الفلاوي<sup>(\*)</sup>

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في ترسیخ الديمقراطية وتطویر العمل السياسي والمهني والإنساني، بما يخدم الشعب ويعزز الديمقراطية ويزيد من فاعليتها. ولم تنتقل هذه التجربة للوطن العربي بسبب الهيمنة الاستعمارية المباشرة التي سلبت حريتها وحرمتها من أن يحكم نفسه بنفسه. وعلى الرغم من تحرر الدول العربية من الناحية القانونية، إلا إنها من الناحية الواقعية ظلت خاضعة للدولة التي كانت تحملها ولهيمنة دولية. فلم تتمكن الدول العربية من الاستفادة من تجربة مؤسسات المجتمع المدني، بالنظر إلى انعدام الديمقراطية والوسط الذي تعمل فيه. وحاولت الدول العربية أن تجعل من هذه المؤسسات واجهة لتجمیل حكمها، الأمر الذي حرّم الشعب العربي في الدول العربية كافة منفائدة هذه المؤسسات.

وبعد وصول رياح الديمقراطية للوطن العربي بطريقة أو بأخرى، فقد واجه تطبيقها انعدام مؤسسات المجتمع المدني التي تعد العمود الفقري لتطبيق الديمقراطية، مما عرقل تطبيقها وشوه مفهومها. وستتناول دراسة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية واقعها وسماتها وأنثرها على تطبيق الديمقراطية؛ وهو ما تتضمنه المباحثات الآتية:

<sup>(\*)</sup> أستاذ القانون الدولي العام في جامعة جرش. ورئيس الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، وعضو الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (ASIL)، وعضو الجمعية المصرية للقانون الدولي.

## المبحث الأول

### واقع الديموقратية ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

إن البحث في واقع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية يتطلب قبل كل شيء دراسة تاريخ هذه المؤسسات، ومفهومها، وواقع الديمقراطية في الدول العربية:

### المطلب الأول - تاريخ مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

حضر الوطن العربي للحكم العثماني خلال ١٩١٤-١٩١٦، الذي لم يطبق ولم يعرف الديمقراطية، ولم يشهد مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن الحكم العثماني يُعد حكماً وراثياً إلا أنه شهد بعض مؤسسات المجتمع المدني القومية خارج نطاق الدولة، مثل، حركة تركيا الفتاة والاتحاد والترقى وجمعية الوطن والحرية وغيرها من الحركات العلنية والسرية. وبعض الحركات اليهودية والماسونية التي تمكنت من الثورة سنة ١٣٢٦هـ وإسقاط السلطان عبد الحميد عام ١٣٢٧هـ<sup>(١)</sup>. وبحكم خضوع الوطن العربي للحكم العثماني فقد تأثر بما تأثرت به الدولة العثمانية خلال العهدين اللذين خضع لهما. الأول يبدأ بالاحتلال العثماني للوطن العربي في القرن السادس عشر والثاني في أواخر القرن التاسع عشر، وهو تاريخ الأنظمة العثمانية غير المباشر وما أصابها من تدهور. والثاني يشمل القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين. ويمثل اتجاهات الدولة العثمانية الجديدة التي شهد فيها الوطن العربي ظهور

<sup>(١)</sup> يرجع عن الدولة العثمانية ومؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت فيها: محمد فريد وجدي، تاريخ الدولة الغربية، تحقيق إحسان حقي، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا ط ١٩٩٨. ص ٤ وما بعدها، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨، ط ٣، ص ٥ وما بعدها.

بعض مؤسسات المجتمع المدني، وهي الحركات القومية العثمانية التي تم إنشاؤها في الدولة العثمانية، وأمتدت إلى الدول العربية، على الرغم من أنها معاذية للعرب<sup>(٢)</sup>. أمّا بالنسبة للدول العربية في أفريقيا وهي كل من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر التي خضعت لاحتلال الفرنسي، ولبيبا التي خضعت لاحتلال الإيطالي والصومال الذي خضع للثلاث دول احتلال، وجميع هذه الدول احتلت في أواخر عهد الدولة العثمانية، لم تجد ما يشير بوجود مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول، ولربما أنشأ المسئولون فيها بعض مؤسسات المجتمع المدني. وبعد خسارة تركيا الحرب العالمية الأولى عام 1914، توزعت ممتلكات الدولة العثمانية على الدول المنتصرة. وكان الوطن العربي من حصة بريطانيا وفرنسا. وخلال تعرض الوطن العربي لاحتلال الأجنبي، شهد أفسى أنواع الظلم والاضطهاد، ونهب التراث من قبل الدول العربية. وقد ظهرت بعض مؤسسات المجتمع المدني ممثلة بالحركات السياسية المتنوعة التي كانت طالب برفع الظلم والمعاناة عنه. وتفيد المعطيات التاريخية أن حركة حقوق الإنسان المعاصرة، ظهرت في الوطن العربي بشكل تلقائي غير منظم بسبب الهيمنة الأجنبية وتبنيه الحكم للغرب. وبعد ظهور العديد من مؤسسات المجتمع المدني في صورة حركات التحرر الوطني التي انتشرت في أرجاء الوطن العربي، بدأ الشكل التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني، متمثلة بحقوق الإنسان مرحلة متطورة، أفرزتها طروف عربية محددة.

(٢) في القرن السادس عشر رجف العثمانيون على بلاد المشرق العربي فبدأوا بالشام ثم مصر فالحجاز. وعملوا على بسط سلطانهم على اليمن. كما احتلوا العراق من الدولة الصوفية. ويرتبط فتح العثمانيين لليمن بفتحهم لمصر. فما كان العثمانيون يفرغون من فتح مصر عام ١٥١٧م حتى وجدوا أنفسهم مضطرين لاتباع نفس الخطط التي كانت تسير عليها الدولة المملوكية في مدافعة الخطر البرتغالي عن البحر الشرقي فجعلوا من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي وإغلاقها في وجه الدول الأوروبية. فكانت هذه القاعدة الإمامية هي اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة. يراجع: الدكتور السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبكة جزيرة العرب، معهد البحث والدراسات الغربية، القاهرة ١٩٨٠، ص ٨.

وعندما خضع الوطن العربي، لاحتلال الاستعماري الغربي لم يُنسى هذا الاستعمار مؤسسات المجتمع المدني، بسبب أنَّ من ينتهك حقوق الإنسان هو الاستعمار نفسه، فليس من المنطق أنْ يضع رقباً على تصرفاته. وعلى الرغم من الظلم والقسوة، التي اتصف بها الاستعمار الغربي للوطن العربي، فقد ظهر العديد من المفكرين والكتاب والشعراء، في وسائل الإعلام يطالبون بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ويشيرون إلى الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال العربي. فظهرت حركة واسعة نُطالب بتحقيق الاستقلال وإقامة أنظمة وطنية تعمل لصالح شعوبها.

وافتَّرنَ ظهور مؤسسات المجتمع المدني بوضع سياسي وأجتماعي انتقالي متحرِّك، وتحديداً بظاهرة الصراعات المسلحة، والمحاكمات السياسية، التي شهدتها عدَّ من الدول العربية، وخاصة في الحمسيات، والستينيات من القرن الماضي؛ أيٌ مُذُّ بِدَائِيَاتِ عَهْدِ تشكيل الدولة الوطنية، التي حلَّت محلَّ سلطة الاستعمار المباشر في الوطن العربي. وقد دأب المتطوعون من المحامين ومن عامة الحاملين لقيم التضامن الإنساني أفراداً ومجموعات على تجنيد أنفسهم تلقائياً للدفاع عن صحَايا تلك المحاكمات السياسية<sup>(٣)</sup>.

ونظراً للقسوة التي كانت تميز ظروف الاعتقال والتحقيق، وما كان يرافق ذلك من قهر وظلم، فقد نتج عن تلك الظاهرة الكثير من الماسي الاجتماعي التي استدعت التدخل التطوعي من أجل تقديم الخدمات القضائية والإنسانية للمهتمين ولآهاليهم. وعلى الرغم من أنَّ المتطوعين لتلك الخدمات، لم يكونوا جمِيعاً يتَحرَّكون بِدَافِعِ الوعي الكامل ببنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي لم يكن يلقى وقتها ما يلقاه اليوم من اهتمام، فإنَّهم كانوا مع ذلك يُشكِّلون حركة للدفاع عن تلك الحقوق<sup>(٤)</sup>.

<sup>(٣)</sup> بن عيسى الدمني حقوق الإنسان العربي، الخليفة والمضمون. موقع شؤون سياسية المنطقة العربية.

تونس ٢٠٠١ .

<sup>(٤)</sup> مصدر سابق، ص ١٠ .

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بِرِيطَانِيَا وَفَرْنَسَا نُعدَانِ دُولَتَيْنِ عَرِيقَتَيْنِ فِي الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَعْمَلَا عَلَى تَطْبِيقِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ، وَلَمْ تُشَكِّلَا مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ. وَبَعْدَ حُصُولِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ الشَّكْلِيِّ وَإِقَامَةِ الْحُكْمِ الْوَطَنِيِّ فِيهَا، فَإِنَّ الْهَيْمَنَةَ الْبِرِيطَانِيَّةَ اسْتَمَرَتْ عَلَى الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَمْ تُطبَّقِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَلَمْ تُشَكِّلِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى، وَأَقَامَتْ فِي بَعْضِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ دِيمُقْرَاطِيَّاتٍ شَكْلِيَّةً. وَبَعْدَ أَفْوَلِ نَجْمِ بِرِيطَانِيَا، وَخُصُوصَ بَعْضِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْهَيْمَنَةِ السُّوفِيَّيَّةِ الَّذِي لَمْ يُطبَّقْ بِدُورِهِ أَيْضًا الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ إِلَّا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّكْلِيَّةِ تَحْتَ قِيَادَةِ الْحُزْبِ الْوَاحِدِ، شَهَدَتِ الْكَثِيرُ مِنَ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ نِظَامًا دُكَّانُورِيًّا تَحْتَ مَظَلَّةِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ بِالاشْتِرَاكِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَبَعْدَ هَيْمَنَةِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ عَلَى الْعَالَمِ، وَمِنْهَا الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ، فَإِنَّ مَصَالِحَهَا تَطَلَّبُ أَنْ تُطبَّقَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْوَقْتِ الْمُسْلَحَةِ، كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ لِلْعَرَاقِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْهَيْمَنَةِ كَمَا حَصَلَ بِالسُّبْبَةِ لِلْدُولَ الْعَرَبِيَّةِ الْأُخْرَى، الْأَمْرُ الَّذِي وَاجَهَ مُشْكِلَةً عَدَمِ وَجُودِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى لِضَمَانِ تَطْبِيقِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ بِالشَّكْلِ الَّذِي تُرِيدُهُ الْوِلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيَّكِيَّةُ. وَقَدْ أَسْفَرَ هَذَا الْوَضْعُ عَنْ اسْتِغْلَالِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ إِلَيْهَا وَشَكَّهُ الاتِّصالَاتِ الْدُولِيَّةِ لِتُوَجِّهِ الْجَمَاهِيرِ، وَمُسَانَدَةِ بَعْضِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى الْمِهَنِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ فِي فَلَكِهَا.

### المَطْلُبُ الثَّانِي - مَفْهُومُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى

ظَهَرَتُ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَدَارِسِ حَوْلَ طَبِيعَةِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى وَمَفْهومِهَا، وَأَهَادِفِهَا وَوَسَائِلِهَا وَأَنْوَاعِهَا<sup>(٥)</sup>. وَأَفْرَزَ هَذَا الاختِلافُ عَنْ ظُهُورِ كَثِيرٍ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ

(٥) مِنْ أَهْمَ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي صِياغَةِ مَفْهُومِ الْمُجَمَّعِ المَدْنَى مَدْرَسَةُ العَقْدِ الْإِجْتِمَاعِيِّ وَهِيَ غَلَبَةُ الْمَدْرَسَةِ الْمَازِكِيَّيَّةِ، وَلَاسِيمًا الْمَفْكُرُ الإِيطَالِيُّ غَرَامِشِيُّ. لِكُونِهَا سِلاحاً فِي يَدِ الْحَرَكَاتِ الْلِيبرَالِيَّةِ الْهَادِفَةِ إِلَى الْحُدُودِ مِنْ سُلْطَةِ الْوَلَوْنِ الْإِقْطَاعِيَّةِ. فَالْمَفْكُرُ الْأَلْمَانِيُّ هِيَغَلُ استَخدَمَ هَذَا الْمَفْهومَ لِتَأكِيدِ أَهْمَيَّةِ الْوَلَوْنَةِ فِي تَحْقِيقِ الْوَحْدَةِ دَاخِلِ الْمُجَمَّعِ، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِلْمُجَمَّعِ المَدْنَى أَيَّةُ قُدرَةٍ عَلَى تَحْقِيقِ تَماسِكِهِ مِنْ دُونِ أَنْ تَكُونَ الْوَلَوْنَةُ هَذَا التَّماسِكُ وَالْانْضِباطُ.

الخاصة بِمُؤسَّساتِ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ الْمَدَارِسِ الْفُكُرِيَّةِ وَطَبِيعَةِ الْأَنْظَمَةِ الْفَائِمَةِ وَالنَّظَامِ الْفَائُونِيِّ الَّذِي يَنْظُمُهَا<sup>(٦)</sup>. وَتَعُدُّ مُؤسَّساتُ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ مُنَظَّماتٌ وَطَبِيعَةٌ تَطْوِيعَةٌ، مُسْتَقْلَةٌ غَيْرُ حُكُومَيَّةٍ، تَعْمَلُ فِي الْفَضَّايمِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْأَقْتِصَادِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَلِبَعْضِهَا صِفَةُ دَاخِلِيَّةٍ وَإِقْلِيمِيَّةٍ<sup>(٧)</sup>، وَلِلْأُخْرَى صِفَةُ دُولِيَّةٍ<sup>(٨)</sup>. فَهِيَ مُؤسَّساتٌ غَيْرُ رِحَمَيَّةٍ<sup>(٩)</sup>. وَنُعْرَفُ مُؤسَّساتُ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ: «بِأنَّهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَشْخَاصِ الْمُتَطَوِّعِينَ يَعْمَلُونَ فِي إِطَارِ تَنْظِيمٍ فَائُونِيٍّ مَعِينٍ، يُحَقِّقُ أَهْدَافَهُ بِالْوَسَائِلِ السَّلَمِيَّةِ لِحِمَايَةِ مَصْلَحَةٍ مُعَيَّنَةٍ خَاصَّةٍ أَمْ عَامَّةٍ، مُسْتَقْلَةٌ عَنِ الدَّوْلَة»<sup>(١٠)</sup>.

= وَتَحَدَّثُ الْمُفَكَّرُ الإِيطَالِيُّ غَرامِشِيُّ عَنِ دُورِ النَّقَابَاتِ وَالْأَحْزَابِ الَّتِي تُعْبَرُ عَنِ الطَّبَقَاتِ الْخَاصَّةِ فِي تَوْلِيدِ الْهِيَمَةِ الْمُضَادَّةِ الَّتِي تَفْتَحُ الْطَّرِيقَ أَمَّا تَغْيِيرُ ثُورِيِّ الْمُجَتمِعِ فِي اِتِّجَاهِ الْاِسْتِرَاكِيَّةِ . يُرَاجَعُ عَنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ:

Tony Smith, Dialectical Social Theory and Its Critics from Hegel to Analytical Marxism and Postmodernism, State University of New York 1992.p. 14.

وَتَوْفِيقُ المَدْنِيِّ، الْمُجَتمِعُ المَدْنِيُّ وَالدَّوْلَةُ السِّيَاسِيَّةُ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، مجلَّةُ الْدِرَاسَاتِ وَالْبَحْثُونِ الْعِلْمِيَّةِ، مَنْشُورَاتُ اِتِّخَادِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ٢٠٠٦، ص ٣ وَمَا بَعْدُهَا.

(٦) مِنْ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ مَا يَأْتِي: الْمُجَتمِعُ المَدْنِيُّ هُوَ كُلُّ الْمُؤسَّسَاتِ الَّتِي تُشَيِّعُ لِلْأَفْرَادِ التَّمَكُّنَ مِنَ الْخِيَراتِ وَالْمَنَافِعِ مِنْ دُونِ تَدْخُلٍ أَوْ تَوْسِطٍ بِالْحُكُومَةِ . وَقِيلَ الْمُجَتمِعُ المَدْنِيُّ هُوَ مَجْمُوعَةُ التَّسْتِيعَاتِ التَّطْوِيعَيَّةِ الْحَرَةِ الَّتِي تَمْلأُ الْمَجَالَ الْعَامَ بَيْنَ الْأَسْرَةِ وَالدَّوْلَةِ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ أَفْرَادِهَا، مُلْتَزِمَةً فِي ذَلِكَ بِقِيمٍ وَمَعَابِرِ الْاخْتَرَامِ وَالْتَّرَاضِيِّ وَالْتَّسَامِحِ وَالْإِدَارَةِ السَّلِيمَةِ لِلتَّنْوِعِ وَالْخِلَافِ . يُرَاجَعُ: مُحَمَّدُ زَاهِيُّ الْمَغْرِبِيُّ، المَصْنَدُ الْسَّابِقُ . ص ٥ .

(٧) Michael Edward, Civil Society, New York University, 2009, p. 12 .

(٨) Alejandro Colas, International Civil Society, University of London, 2002, p. 4 .

(٩) تُعْرَفُ مُؤسَّساتُ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ أَيْضًا: «بِأنَّهَا جُمْلَةُ الْمُؤسَّسَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْأَقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْقَافِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي مَيَادِينِهَا الْمُخْتَلِفَةِ فِي اِسْتِقلَالِ نَسْبِيِّ عَنِ سُلْطَةِ الدَّوْلَةِ وَعَنِ أَيَّامِ الشَّرْكَاتِ فِي الْفَطَاعِ الْخَاصِّ . مُحَمَّدُ فَهْمِيُّ الشَّلَالِدَة، دُورُ مُؤسَّسَاتِ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ فِي الصُّمُودِ وَتَعْزِيزِ دُورِهَا، مُؤْمِنُ الْبَنَاءِ الْدِيمَقْرَاطِيِّ الْمَقاَوِمِ، فِلَسْطِينِ، ٢٠٠٢/١١/٢٦ .

(١٠) اخْتَلَفَ العَدِيدُ مِنَ الْكُتُبِ حَوْلَ مَفْهُومِ مُؤسَّسَاتِ المُجَتمِعِ المَدْنِيِّ وَتَعْرِيفِهِ . وَنَضَعَ الْمَصَادِرُ الَّتِي يَمْكُنُ مِنْ خِلَالِهَا التَّعْرُفُ عَلَى مَدَى الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْكُتُبِ: تَحْرِيرُ سَعْدُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ، عَمَانُ، الْمُنْتَدَى، ١٩٨٩، وَتَرَاجَعُ: التَّكَارِيرُ الْسَّنْوِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ حَوْلَ: الْمُجَتمِعُ المَدْنِيُّ، الَّتِي أَشْرَفَ عَلَيْهَا الدُّكَّوْرُ سَعْدُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ صَادِرَةً عَنْ مَرْكَزِ اِبْنِ خَلْدونَ، اِنْظُرْ كَذَلِكَ: الدُّكَّوْرُ مَتْرُوكُ الْفَاتِحُ، الْمُجَتمِعُ وَالْدِيمَقْرَاطِيَّةُ وَالدَّوْلَةُ فِي الْبَلَدَانِ الْعَرَبِيَّةِ، مَرْكَزُ دراسَاتِ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ط ١، بِيْرُوْتُ، آذَار (مَارْس) ٢٠٠٠ . كَذَلِكَ: عَبْدُ الْحُسْنِ شَعْبَانُ، إِنْسَانٌ هُوَ الْأَصْلُ، الْقَاهِرَةُ، مَرْكَزُ الْقَاهِرَةِ =

وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تُعد مؤسسات غير حُكومية، أي أنها مؤسسات أهلية، سواء على الصعيد الداخلي، أو الدولي. ولها تنظيم قانوني خاص طبقاً لقواعد القانون الدولي للدولة التي يقع فيها مقرها أو فرعها<sup>(11)</sup>. وهي لا تخضع لقواعد القانون الدولي<sup>(12)</sup>. وهي مؤسسات تطوعية للتنظيم الجماعي، أي مجموعة من الأفراد اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم الحرة. وإن أساس عمل مؤسسات المجتمع المدني يقوم على قبول الاختلاف والتتنوع بين الذات والآخرين، أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، القائمة على مبدأ المشاركة السياسية وهي الخطوة الأولى للتربية السياسية لتعليم فن الحكم<sup>(13)</sup>.

وتتنوع مؤسسات المجتمع المدني: فلا يقتصر تشكيلها على الأحزاب بل تتصل فضلاً عن ذلك بالقضايا المهنية والاجتماعية والإنسانية والدينية والبيئية. وتعمل على تحقيق أهداف أو غايات عامة، قد تكون لصالح الأفراد جميعهم كحماية البيئة، أو خاصة لفئة محددة من الناس، كحماية حقوق العمال، أو الأقليات القومية، أو الدينية، أو أصحاب المهن، أو السجناء، أو لحماية شريحة اجتماعية معينة، والحماية من الكوارث الطبيعية.

وقد ت العمل على تحقيق أهداف سياسية، كالاحزاب والمؤسسات السياسية، أو تكون على شكل نوادي ومؤسسات تمارس هوايات معينة كالرياضة والفنون وغيرها. غالباً ما ترتبط مؤسسات المجتمع المدني مع مبادئ حقوق الإنسان<sup>(14)</sup>. وأهم ما تعمل

= دراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢، كذلك: بِرَاجِعِ الْذُكُورِ وَجِيدُ الْمُجِيدِ، *المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفق، المجتمع المدني والتّحول الديمقراطي في الوطن العربي*، العدد ٤٠، نيسان (أبريل)، ١٩٩٥،

<sup>(11)</sup> Robert Pekkanen, *Japan's Dual Civil Society*, Oxford University Press 2010. P. 130 .

<sup>(12)</sup> Lester M. Salamon, *Civil Society, Center for Civil Society Studies* 2003 .

<sup>(13)</sup> الصديق محمد الشيباني، *أزمة الديمقراطي الغربية المعاصرة، المركز العالمي للدراسات والبحوث، الكتاب الأخضر*، ١٩٨٩، ص ٩٨

<sup>(14)</sup> Jack Donnelly , *International Human Rights*, Boulder, CO, 1998. p. 128

من أجله مؤسسات المجتمع المدني هو أنها يجب أن تكرس مبدأ المواطنة. إذ يتطلب منها أن تبني الوعي الاجتماعي الذي يمثل إحدى أهم دعائم المجتمع المدني إذ أن العامل الديناميكي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني ورسوخها هو روح المبادرة لدى المواطنين والرغبة في الاعتماد على النفس<sup>(١٥)</sup>. فهذه المؤسسات ليست بدليلاً عن المواطن بل إنها المواطن الحقة ذاتها التي تحرص على إدراك حب الوطن والعمل من أجله وحماية الإنسان. ويجب أن تكون هذه الأهداف أو الغايات معلنة وغير سرية. ومن أبرز أهدافها هو العمل الاجتماعي. وتحقق أهدافها عن طريق العمل السلمي، فلما تعددت من مؤسسات المجتمع المدني الميليشيات المسلحة والمنظمات العسكرية المقاتلة والعصابات المسلحة والثوار والمحاربون، وإن كانت غير حكومية وتعمل على حماية شريحة اجتماعية أو مهنية معينة، ذلك أن هذه المؤسسات لا تعتني بـ إنها تهتم بالقضايا العسكرية.

تنفذ مؤسسات المجتمع المدني أهدافها عن طريق الاتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية، عبر المذكرات الرسمية، ومقابلة أصحاب العلاقة، ومراجعة المسؤولين أصحاب العلاقة لتسوية القضايا العالقة، وإقامة الدعوى القضائية للمطالبة بالحقوق وردد المظالم والمطالبة بإجراء التحقيق. وتلجأ للظهور في الشوارع والساحات والاعتصام في مكان معين يشكل سلمي، والإضراب عن العمل لفترة معينة أو مفتوحة لحين تحقيق المطالب. وينبغي أن يكون الإضراب في مكان العمل، والاحتجاج والتنديد عن طريق إصدار البيانات، ونشرها في وسائل الإعلام، ومراقبة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دون التدخل في شؤونها، والمشاركة بالهيئات التشريعية، كالبرلمان وإبداء آرائها، وهذا بالنسبة للمؤسسات السياسية، وإعداد الدراسات والبحوث لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وتقديمها للجهات ذات العلاقة. وتنتهي مؤسسات المجتمع المدني العمل العلني.

<sup>(١٥)</sup> أحمد عائل فقيهي، المجتمع المدني وتكريس قيم المواطنة، صحفة عكاظ السعودية . ٢٠٠٧/٧/٥

وَتَعْمَلُ مُؤسَّسَاتُ الْمُجَمْعَ الْمَدْنِيِّ فِي ظِلِّ النَّظَامِ الْدِيمُقْرَاطِيِّ فَهِيَ تَرِبِّيَةٌ مُجَمْعِيَّةٌ لِلْمُوَاطِنِينَ غَايَتُهَا تَنْظِيمُ الْإِنْسَانِ<sup>(١٦)</sup>، وَيَكُونُ عَمَلُهَا فِي النَّظَامِ الدِّكْتَاتُورِيِّ ضِيقًا وَمَحْدُودًا. فَغَالِبًا مَا تَرْتَبِطُ هَذِهِ الْمُؤسَّسَاتُ بِالْدُولَةِ وَتَحْضُنُ لِأَوْامِرِهَا. لِهَذَا نَقُولُ لَا دِيمُقْرَاطِيَّةٌ بِدُونِ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ، وَلَا مُجَمْعٌ مَدْنِيٌّ بِدُونِ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ<sup>(١٧)</sup>. ذَلِكَ أَنَّ النَّظَامِ الْدِيمُقْرَاطِيِّ يَتَقَبَّلُ الرَّأْيِ الْآخِرِ . وَتَعْمَلُ عَلَى خَلْقِ عِلَاقَاتٍ جَيِّدَةٍ مَعَ الدُّولِ عَنْ طَرِيقِ مُؤسَّسَاتِ الْبَرَلَمَانَاتِ الدُّولِيَّةِ كَالْبَرَلَمَانِ الْأُورُبِيِّ وَاتِّحادِ الْبَرَلَمَانِيِّينَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُنَظَّمَاتِ الْبَرَلَمَانِيَّةِ الدُّولِيَّةِ . وَلَا يُشْرِطُ أَنْ يَكُونَ عَمَلُ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ مُتَقَوِّلًا مَعَ سِيَاسَةِ الدُّولَةِ . فَقَدْ يَكُونُ عَمَلُهَا مُتَوَافِقًا مَعَ سِيَاسَةِ الدُّولَةِ، أَوْ مُتَعَارِضًا مَعَ سِيَاسَتِهَا<sup>(١٨)</sup> . وَلَا يُشْرِطُ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى وَفَقِ نِظَامِ دُولَةِ الْمَقْرَرِ، أَوْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَلَيْنَا، أَوْ سِرِّيًّا، بِمُوَافَقَةِ الدُّولَةِ، أَوْ بِدُونِهَا . فَالْمُهُمُّ أَنَّ تَمَارِسَ عَمَلُهَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَاقِعِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ؟ وَغَيْرِ حُكُومِيَّةٍ.

### المَطْلُبُ التَّالِثُ - وَاقِعُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ

تُعْدُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الْعَمُودُ الْفَقِيرُ لِمُمَارِسَةِ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ دَوْرَهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّطْوِيرِ الْمُجَمْعِيِّ<sup>(١٩)</sup> . وَمِمَّا سَاعَدَ عَلَى اِنْتِكَاسِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَمُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، الْعَوَامِلُ التَّارِيْخِيَّةُ الَّتِي حَضَّعَ لَهَا الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ

(١٦) ف، فوافين، فلسفة الانوار، ترجمة هنريت عبود، دار الطليعة بيروت، ١٩٨١، ص ٣٣.

(١٧) يرجى رجع عن مفهوم الديموقراطية المصادر الآتية: الديموقراطية في أمريكا، شبلي ملاط. - ط. ١. دار النهار، بيروت ٢٠٠١. والديموقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، تأليف عبد الفتاح شحادة. ط. ١. طرابلس، ليبيا : المركز العالمي للدراسات... ١٩٩٠. الديموقراطية. ط. ٢. طرابلس، ليبيا : المركز العالمي للدراسات... ١٩٩١. الديموقراطية، عصام سليمان. ط. ١. طرابلس، ليبيا : المركز العالمي للدراسات... ١٩٨٨. الديموقراطيات، أوليفيه دوهاميل ; ترجمة على باشا. دمشق، سوريا : وزارة الثقافة، ١٩٩٨.

(١٨) انظر رأينا مخالفًا: الدكتور على عباس مراد، المجتمع المدني والديموقراطية (مقارنة تحليلية في ضوء التجارب بين السبياسيتين الغربية وال العربية)، مجلة دراسات، كلية الاقتصاد، العدد الأول والثاني، بنغازي، ٢٠٠٢، م، ص ١٢٧.

(١٩) Leon Zamosc, Civil Society and Democracy in Latin America, Palgrave Macmillan, 2006.p. 21ss

للاحتلال الأجنبي، وتناسق منهجي بين الحكم المستبدان، وحركات التحرر. فالحكام المستبدون يعتقدون أن منح حقوق الإنسان لمواطنيهم إنما يُفوض سلطتهم وينمّي روح التمرد، بدلاً من أن يدرك بأن ذلك يمنّح الفوّة والمنعنة ويجعل شعبه سداً له. أما بالنسبة للحكام الذين جاءوا عن طريق الثورة فهم يتّظرون إلى الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ومبادئ حقوق الإنسان، على أنها وضعت من قبل الدول الاستعمارية، وأنّهم جاءوا من أجل مكافحة الفقر والتّخلف.

اما حركات التحرر الوطني فإن أغلبها ذات اتجاهات يسارية أو شيوعية التي لا تؤمن بالديموقراطية أصلاً وتعدّها وسيلة برجوازية، تتناقض والصراع الطبقي. وهذه الحركات زعماً تنادي بالديموقراطية ظاهرياً، ولكنها في الحقيقة تستخدم للثورية والخداع والتضليل ليس إلا.

ومما زاد الابتعاد عن النهج الديموقراطي هو سلوك الدول الغربية، فالدول الغربية تحترم شعوبها وتُوفّر لهم الجو الديموقراطي السليم وتردفه بمؤسسات المجتمع المدني، ولكنها تتعامل مع الآخرين بروح الانتقام والاضطهاد وتهب التّروات وتساند الأنظمة الدكتاتورية المستبدة. وإذا ما أرادت أن تطبق الديموقراطية في دولة عربية تابعة لها، فإنّها تطبّقها عن طريق ما يسمى بديمقراطية الدّبابات، أي الديموقراطية المفروضة من الخارج وبالقوّة، وبالطريقة التي يريدوها الغرب لخدمة مصالحه.

وعلى الرغم من التّطور الذي يشهده العالم في مجال مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنّ أغلب الدول العربية لم تهتم بها. وتتصّل معظم دساتير الدول العربية، على الديموقراطية، غير أن التطبيق العملي لها يتناقض ومفهوم الديموقراطية. وكان مردّ هذا الاتّجاه، هو الخوف من بروز المنظمات والأحزاب اليسارية، التي كانت تُثّمّن بالمواlea للاتحاد السوفيتي. فالدول كانت تتّخوف من منح شعوبها الحقوق، والحرّيات الأساسية، بسبب اعتقادها، أن هذه المنظمات والأحزاب سُيطر على مقاليد الحكم في الدول العربية وتنحي الحكام العرب الذين قبضوا على السلطة عشرات السنين.

وبعْد انهيار الاتحاد السوفيتي، رُفع الاتهام عن المؤتمرات والأحزاب اليسارية. وبَدأَت الدول العربية تطالب الدول العربية بِتطبيق الديموقراطية في الوطن العربي، بالترغيب والتهديد والتدخل العسكري المسلح. ومن أجل ذلك بدأ بعض الحكومات العربية تضمّن لشعوبها ممارسة مبادئ الحرّيات الأساسية، من أجل مسيرة التطورات في العالم. وطبقت الديموقراطية في بعض الدول العربية. غير أن هذه التجارب الديموقراطية تمّضيَت عن مفاجآت عديدة منها، تصاعد الحركات الإسلامية، التي وجَدَ فيها الغرب تحدياً جديداً لمصالحه، مما دفعه إلى كسب الديموقراطية كما حصل بالنسبة للجزائر وفلسطين ولبنان. ونتيجة لهذه المفاجأة، بدأ صناع السياسة الغربية، يعيدون حساباتهم، ويطلبون بتطبيق مبدأ (الأمن قبل الديموقراطية). وبهذا وقعت الديموقراطية في الوطن العربي، من تناقض إلى تناقض آخر. من حماية الديموقراطية، إلى ضمان مصالح الغرب وتطلعاته. ومن الضرورات الوطنية، إلى التدخلات الدولية، ومن الحرية إلى السجون والتغذيب في المعتقلات، ومن الاستقلال إلى الاحتلال العسكري الأجنبي المباشر. ومن الأمان والاستقرار إلى الفوضى الخلاقة والقتل في الشوارع على الهوية. وممّا عقد مسألة الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ظاهرة الحرب على الإرهاب، فأصدرت العديد من الدول قوانين طوارئ للاحتجاج شرائح من مواطنيها المعارضين لها بذرية مكافحة الإرهاب. ولم تُعد هذه الظاهرة محسورة في الوطن العربي، بل إنّها امتدت إلى الدول العربية التي كانت في السابق ملذاً للمغضوبين من حكام دولهم، فأصبحت الدول العربية، هي الأخرى تُلاحق العربي، بذرية مكافحة الإرهاب. فدخلت الديموقراطية في الدول العربية مارقاً جديداً آخر، أمراً من السابق وأقسى منه.

وممّا زاد في تعقيد تطبيق الديموقراطية في الوطن العربي، أن الحكم العربي الذين ساندهم الغرب لسنوات طوال، لم يتعلموا على تقييم شعوبهم للأفكار الغربية، ولم يتمكّنوا من محاربة ما يطلق عليه بالإرهاب الذي أزداد خطراً على العرب،

وأستغلوا مساندة الغرب لهم في حزمان شعوبهم من الحرية والديمقراطية، وأوغلوا بالفساد. فكان هؤلاء الحكماء عبناً على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، واليمين وسلطنة عمان في بداية عام ٢٠١١، تحت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام مما دفعه إلى مساندة الثورات الشعبية التي حصلت في كل من تونس ومصر ولibia والجزائر إسقاط النظام). فقد حشد الغرب وسائله الإعلامية لمساندة هذه الثورات، من أجل تحويل صورة الغرب لدى الشعب العربي في الدول العربية كافة. وببدأ البيث الأبيض والاتحاد الأوروبي يعلنون صرامة عن تأييدهم لآية حركات في الدول العربية معايير لحكامها، يرافقها حشد إعلامي هائل.

### المبحث الثاني

#### **معاناة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية**

على الرغم من أن سمات مؤسسات المجتمع المدني في جميع دول العالم تتصرف بالتناسق والتكميل ورصد الانتهاكات والدعوة إلى تصحيحها، فإن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تعاني الكثير من المشاكل، يمكن حصرها بما يأتي:

#### **المطلب الأول - الوسط الذي تعمل فيه مؤسسات المجتمع المدني**

عملت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية في محيط لم يمكنها من أن تؤدي دورها. فقد عانت مما يأتي:

**أولاً - انعدام الجو الديمقراطي :** لم تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية في جو يوكلها من العمل المثير الجاذب، وذلك بسبب انعدام الديمقراطية كنظام حكم في

الدُّولَةِ مِمَّا حَجَّمَ دُورَهَا وَشَلَّ عَمَلَهَا<sup>(٢٠)</sup>. أَمَّا الدُّولُ الْعَرَبِيَّةُ الَّتِي فَرِضَتْ عَلَيْهَا الْدِيمُقْرَاطِيَّةَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةَ لَمْ تَتَّخِذْ لِمَوْسِسَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ أَنْ ثَمَارِسَ عَمَلَهَا. وَانْحَصَرَ تَطْبِيقُ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْإِنْتِخَابَاتِ الْبَزَلَمَانِيَّةِ فَحَسْبٌ. فَلَمْ يَجُرُّ هَذِهِ الدُّولُ أَنْ يُجْرِي إِنْتِخَابَاتٍ لِلتَّحَادُّاتِ الْطَّلَبَةِ وَالْقَابَاتِ الْعَمَالِيَّةِ وَالْفَلَاحِيَّةِ لِأَنَّ أَعْسَاءَ هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتِ غَيْرَ قَادِرِينَ عَلَى مُمَارِسَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ لِهَذِهِ الْمُؤْسَسَاتِ، أَوْ لِأَنَّهَا تُواجِهُ حَالَاتِ التَّطْرُفِ الَّتِي تَكُونُ الْحُكُومَةُ طَرَفًا فِيهَا. وَقَدْ تَحَاوَلُ الْحُكُومَاتُ السَّيُّطَرَةَ عَلَى هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتِ لِحَشْدِ التَّأْيِيدِ لَهَا فِي الْأَوْسَاطِ الشَّعْبِيَّةِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِجْرَاءِ إِنْتِخَابَاتِ بِرْلَمَانِيَّةٍ فِي بَعْضِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا أَنَّ النَّظَامَ الْفَانُونِيَّ وَالسِّيَاسِيَّ فِي هَذِهِ الدُّولِ يَمْنَعُ قِيَامَ مُؤْسَسَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ وَلَا سِيَّما الْأَحْزَابِ مِنْهَا. وَفِي دُولِ عَرَبِيَّةٍ أُخْرَى يُسْمَحُ لِبَعْضِ الْأَحْزَابِ بِالْعَمَلِ وَتُنْتَعِنُ أُخْرَى لِأَسْبَابٍ خَارِجِيَّةٍ.

وَالعَدِيدُ مِنِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ دَخَلَتْ الْدِيمُقْرَاطِيَّةَ تَحْتَ ظِلِّ قَوَافِلِ الْطَّوَارِئِ لِسَنَوَاتٍ طُوِيلَةٍ، غَيْرُ أَنَّ الْفِكْرَ السِّيَاسِيَّ الْعَرَبِيَّ يَمْرُّ فِي الْمَرْحَلَةِ الْرَاهِنَةِ بِعَمَلِيَّةِ مُرَاجَعَةٍ وَنَفْدِ ذَاتِيٍّ، فَضْلًا عَنِ مُجَابَهَةِ شَرِسَةٍ مَعَ طُغْيَانِ الدُّولَةِ وَتَمَسُّكِهَا بِالسُّلْطَةِ، فَأَصْبَحَتْ الْدِيمُقْرَاطِيَّةُ شَكْلِيَّةً خَالِيَّةً مِنْ أَيِّ مَضْمُونٍ<sup>(٢١)</sup>. وَعَدَمُ فَهْمِ طَبَيعَةِ وَأَهمِيَّةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَعِلاقَتِهَا بِالْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ. فَالعَدِيدُ مِنْ تَسْلُقُوا جُدْرَانِ بِرْلَمَانِ كَانُوا أَمْبَيْنَ فِي السِّيَاسَةِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَعَدُوا السُّلْطَةَ سُلْطَةً لِلْمَنَافِعِ الشَّخْصِيَّةِ الْمَادِيَّةِ أَوْ الْمَظْهَرِيَّةِ.

(٢٠) تُغَانِي مُؤْسَسَاتُ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ فِي دُولِ الْعَالَمِ الْثَالِثِ الْعَدِيدُ مِنِ الْمَشَائِلِ وَلَمْ تَتَمَكَّنْ مِنْ أَدَاءِ دُورِهَا. يُرَاجِعُ عَنْ مُؤْسَسَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ فِي دُولِ الْعَالَمِ الْثَالِثِ:

Jeffrey Haynes, Democracy and Civil Society in the Third World, Polity Pr 1997. p. 4 ss.

وَيُرَاجِعُ لِلْتَفَاصِيلِ عَنْ وَاقِعِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ:

الدُّكَّتُورُ سَعْدُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ، التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ لِلْمُجَمَّعِ الْمَدْنِيِّ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، خَلَالَ عَامِ ٢٠٠٣م، الْقَاهِرَةُ، ٢٠٠٤، ص ١٥، وَمَا يَقْدِمُهَا.

(٢١) الدُّكَّتُورُ حَمِيسُ حِرَامُ وَالِيُّ، إِسْكَالِيَّةُ الشُّرُعِيَّةُ فِي الْأَنْظَامِ السِّيَاسِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوتُ، مَرْكَزُ دَرَاسَاتِ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، شَبَاطُ ٢٠٠٣م ص ٢٤٤ .

إنَّ الدِّيمُقْرَاطِيَّةَ تَعُدُّ فِي الْوَاقِعِ إِطَارًا لِاِنْتِعَاشِ الْمُجَمَّعِ الْمَدَنِيِّ كَمَا أَنَّ الْمُجَمَّعَ الْمَدَنِيَّ يُعَدُّ رِكَبَرَةً اسَاسِيَّةً لِتَرْسِيقِ النَّظَامِ الْدِيمُقْرَاطِيِّ، وَإِنَّ قُوَّةَ الْمُجَمَّعِ الْمَدَنِيِّ لَا تَعْنِي بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ضَعْفَ الدُّولَةِ، فُوْجُودَ دُولَةٍ قَوِيَّةٍ وَلَيْسَ شَلَطَيَّةً وَمُجَمَّعَ مَدَنِيًّا نَاضِجٌ قُويٌّ هُوَ الَّذِي يُكَرِّسُ الشَّرْعِيَّةَ وَالاسْتِقْرَارَ السِّيَاسِيَّ. أَمَّا إِذَا قُوَّيَتِ الدُّولَةُ وَضَعَفَ الْمُجَمَّعَ الْمَدَنِيُّ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ الْبَابَ وَالْمَجَالَ لِلْفُوضَى وَعَدَمِ الْاسْتِقْرَارِ<sup>(٢٢)</sup>. كَمَا أَنَّ عَدَمَ قُدْرَةِ الْمَوَاطِنِ الْعَرَبِيِّ عَلَى مُواجِهَةِ الْمَسْؤُلِ وَعَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَى تُوْصِيَحِ رَأِيَّةِ بِصَرَاحَةِ، وَخَوْفِهِ مِنَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْمَحَاسِبَةِ مِنْ قَبْلِ الْمَسْؤُلِ، أَبْعَدَتْ مُؤْسَسَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدَنِيِّ عَنْ أَهْدَافِهَا الْحَقِيقَةِ<sup>(٢٣)</sup>.

ثانياً- انعدام ثقافة التعاون المؤسسي المستقل: إن ما يشهده العالم من تطور مؤسسات المجتمع المدني في الغرب يعود إلى جذور تاريخية عدّما ظهرت التفاصيل العمالية والفلاحية تقوّد الطبقات الفقيرة نحو الأفضل، ثم تبعها تطوير لبيبة مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى ما نشهده في الوقت الحاضر. غير أن الوطن العربي لم يشهد مثل هذا التطور بسبب الهيمنة الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي مما أبعده عن روح التعاون المؤسسي من أجل حماية أنفسهم والحصول على حقوقهم. فالشعب العربي لم يملك ثقافة التعاون مع الآخرين في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني. كما أن الناحية العشائرية والدينية قللت من أهمية اللجوء إلى مؤسسات المجتمع المدني.

<sup>(٢٢)</sup> الدكتور حسن بن توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)، مجلة السياسة الدولية (العدد ١، السنة السادسة والثلاثون، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٢٢.

(٢٣) الدكتور كمال المنوبي، الثقافة السياسية وأزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بحث نشر ضمن كتاب الثقافة والمتغير في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر ١٩٩٢ م، ص ١٧١.

وَتَعْدُ سِيَاسَةُ التَّسَامُحِ أَوْ قُبُولُ الْآخَرِ مِنْ أَهْمَّ مُقَوَّمَاتِ قِيَامِ مُؤْسَسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ. يُرَاجِعُ لِلنَّفَاضِيلِ: هُوَيَّادًا عَدْلِيًّا زُوْمَانٌ: التَّسَامُحُ السِّيَاسِيُّ الْمُقَوَّمَاتُ التَّقَافِيَّةُ لِلْمُجَمْعِ الْمَدْنِيِّ فِي مِصْر، رِسَالَةٌ دُكْنُورَاهُ مُقَدَّمةً إِلَى كُلِّيَّةِ الْإِقْتَصَادِ وَالْفَلَوْمُ السِّيَاسِيَّ ١٩٩٨م، مَرْكُزُ الْقَاهِرَةِ لِدِرَاسَاتِ حُقُوقِ الإِسْلَامِ ٢٠٠٠م. ص ٢٠ وَمَا بَعْدُهَا.

**ثالثاً - التَّبَعِيَّةُ لِلْدُّولَةِ:** تَرْتَطُّ مُؤسَّسَاتُ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى بِالْدُّولَةِ. فَغَالِبَيَّنَ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ هِيَ الَّتِي تُشَيِّئُ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى، وَقَدْ يَكُونُ الْأَشْخَاصُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِدَارَتِهَا مُوَظَّفِينَ مُعَارِينَ مِنْ دُوَائِرِهِمُ الرَّسْمِيَّةِ لِلْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْمُؤسَّسَاتِ. وَغَالِبًاً مَا يَتَرَأَسُ هَذِهِ الْمُؤسَّسَاتُ كِبَارُ الْمُوَظَّفِينَ السَّابِقِينَ فِي الدُّولَةِ. لِهَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الْمُؤسَّسَاتِ فِي غَالِبَيَّنَ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ مُؤسَّسَاتٌ رَسْمِيَّةٌ بِغَطَاءِ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى.

وَقَدْ أَسْهَمَ الْفَسَادُ وَالْبَيْرُوقْرَاطِيَّةُ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ بِالتَّأْثِيرِ عَلَى الْبُنْيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ التَّحْتِيَّةِ لِلْدُّولَةِ، مِمَّا خَلَقَ طَبَقَةً مِنْ الْفُقَرَاءِ غَيْرِ مُتَقْعِدِهِ<sup>(٢٤)</sup>، كَانَ هُمُّهَا الْبَحْثُ عَنْ وَسَائِلِ الْعِيشِ وَالْاِبْتِعَادُ عَنِ الْمُسَاهَمَةِ فِي مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى. وَبِذَلِكَ فَقَدْ فَقَدَتْ مُؤسَّسَاتُ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى فِي الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ عُنْصُرًا مِنْ عَانَصِرَهَا، وَهُوَ الْاسْتِقْلَالُ عَنِ الدُّولَةِ، وَأَصْبَحَتْ مُؤسَّسَةً بِلَا مُجَمْعَ مَدْنَى.

وَغَالِبًاً مَا تَكُونُ مُؤسَّسَاتُ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى فِي الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرَ مُتَجَانِسَةٍ، فَمِنْهَا مَنْ يَعْمَلُ لِصَالِحِ الدُّولَةِ وَمِنْهَا مَنْ يَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٢٥)</sup>.

**رابعاً - تَحْجِيمُ الْمُؤسَّسَاتِ الْمِهَنِيَّةِ:** عَمِلَتْ غَالِبَيَّنَ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى تَهْمِيشِ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْوَاسِعَةِ، كَالْمُؤسَّسَاتِ الْعَمَالِيَّةِ وَالْفَلَاحِيَّةِ وَالْطَّلَابِيَّةِ، أَوْ تَجْعَلُهَا رَمْزِيَّةً، أَوْ وَاجِهَةً لِلْدُّولَةِ كَكِيَانٍ وَاجِهِيَّ بِدُونِ مُحْكَوَيَّ حَقِيقِيَّ. وَلَيْسَ لِهَذِهِ الْمُؤسَّسَاتِ أَيُّ مَجَالٍ فِي حِمَاءِ مُنْتَسِبِيهَا أَوْ الدِّفَاعِ عَنْهُمْ. وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ مُؤسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى فِي الْغَرْبِ قَامَتْ وَتَرْعَزَتْ عَلَى هَذِهِ الْمُؤسَّسَاتِ، وَكَانَ لَهَا الدُّورُ الْكَبِيرُ فِي حِمَاءِ مُنْتَسِبِيهَا. بَيْنَمَا تَحِدُّهَا فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ مُحَاطَةً بِالْعَدِيدِ مِنِ الْقُيُودِ الَّتِي تَحِدُّ مِنْ عَمَلِهَا حَوْفًا مِنْ أَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى مُؤسَّسَةِ سِيَاسِيَّةٍ مُؤَنَّثَةٍ عَلَى الدُّولَةِ بِالنَّظَرِ لِلْعَدِيدِ الْكَبِيرِ مِنِ الْمُنْتَسِبِينَ. وَكَانَتْ تَجْرِيَّةُ الْاِتَّحَادِ الْعَامِ لِلشُّغُلِ فِي

(٢٤) مُعَنْتُرُ سَلامَةُ، الْآلَيَّاتُ الْاِجْتِمَاعِيَّةُ لِتَشْوِيْعِ الْفَقَرِ، بَحْثٌ شَرَّشَ صِمَنْ كِتَابُ «الْفَقَرُ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ»، (الطبعة الأولى، الْقَاهِرَةُ، مَرْكُزُ الْأَهْمَامُ لِلْدَّرَاسَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِسْتِرَاتِيجِيَّةِ، ٢٠٠٥ م)، ص ٧٨.

(٢٥) الْدُّكْتُورُ سَعْدُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ وَآخْرُونُ، الْمُجَمْعُ وَالْدُّولَةُ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، ط١، بَيْرُوتُ، مَرْكُزُ دَرَاسَاتِ الْوِحدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مايُو ١٩٩٦ م، ص ١٨٥.

تونس خير مثال على ذلك، فعندما منح مجالاً محدداً من الحرية، تمكّن هذا الاتحاد من قيادة الثورة التونسية ضد حكم الرئيس زين العابدين بن علي.

**خامساً -الازتباط بالخارج:** أثبت الواقع أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بالخارج تحت مسميات وشعارات متعددة، وبخاصية تلك الدول العربية التي فرضت عليها الديمقراطية. وأطلق عليها بذكاء مؤسسات المجتمع المدني يرأسها عدد من المنقعين الذين يعملون لصالح الأجنبي وتحت حمايته ومساعدته.

سادساً -انعدام المؤسسات الممولة: تشكو منظمات المجتمع المدني في الدول العربية من انعدام المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية والإعلامية لمؤسسات المجتمع المدني. فلا تخصص ميزانية الدولة باباً لمساعدتها، ولا تقدم الشركات التجارية أي معاونة لهذه المؤسسات، مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ برامجها أو أنها تعمل لصالح مؤسسات أجنبية معادية للدولة التي تقدم لها المساعدات. ومن المعروف أن الشركات التجارية في الغرب غالباً ما تدعى مؤسسات المجتمع المدني لتخفييف عبء الضرائب عليهم. ومثل هذه الشركات غير موجودة في الوطن العربي. وفي المقابل نجد أن مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية تتمنى بقدرة مالية كبيرة مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان ((هيومن رايتس ووتش )) ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود، إذ تستطيع أن تتوارد في المناطق الساخنة وتعمل بقدرة وحيوية. ولذلك تعمل الدول العربية على تحريم أو تحديد عمل هذه المؤسسات.

### المطلب الثاني -تنظيم مؤسسات المجتمع المدني

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية على وفق أنظمة لا تؤهلاها بإن تقوم بالواجبات الموكولة إليها. ومن ذلك:

**١-العضوية الإجبارية:** ربط غالبية الدول العربية مؤسسات المجتمع المدني بممارسة المهنة. فلا يجوز لبعض أصحاب المهن العمل إلا إذا انضم لمؤسسة

المجتمع المدني الخاصة بمهنته. ومن ذلك لا يجوز أن يمارس الطبيب والمهندس والمحامي والعديد من أصحاب المهنة إلا إذا ارتبط بالمؤسسة التي تتفق بمهنته مثل نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين. دون أن يكون لهذه المؤسسات أي دور في الحصول على الشهادة التي يحملها هؤلاء. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة على السيطرة على هذه المؤسسات لا تقوم على أساس الكفاية المهنية، بل على أساس العامل الديني أو الطائفي أو العرقي أو الحزبي.

٢- المظهرية: على الرغم من قيام بعض الدول العربية بتنظيم العمل السياسي والاجتماعي ومنح المواطنين الحقوق الدستورية، واعترافها بمواطنهن، وإنشاء الكثير من مؤسسات المجتمع المدني. غير أنها عملت على بناء مثل هذا النظام شكلياً ولم يطبق من الناحية الواقعية بسبب طغيان الدولة وتمكنها بالسلطة<sup>(٢٦)</sup>. والغرض من ذلك إيهام الرأي العام العالمي بوجود مؤسسات المجتمع المدني والنظام الديمقراطي، وفي حقيقته مصادرة للحقوق والحربيات<sup>(٢٧)</sup>. ومثل هذه الأنظمة في الواقع تعد أنظمة دكتاتورية على الرغم من المظاهر الشكلية فيها.

٣- انعدام ثقافة التسامح وقبول الآخر: لم يتمكن المواطن العربي من أن يحمل في حمله سياسة التسامح نحو الآخرين وقبول الآخر عند ممارسة حقوقه.

(٢٦) الدكتور خميس حرام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠٠٣ م ص ٤٤ .

(٢٧) بلغ عدد الأحزاب في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك في مصر (٢١) حزباً مجازاً من الدولة. غير أن السلطة في يد حزب واحد وهو الحزب الوطني الديمقراطي، وبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في مصر عام 2005 بلغ حوالي (18.600) مؤسسة مدنية : يراجع عن الأحزاب في مصر. الدكتورة ولاء علي البكري، مصدر سابق، ص ٣ .

**المطلب الثالث - القائمون على إدارة مؤسسات المجتمع المدني**

تولى إدارة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية أشخاص لم يتمتعوا بالاستقلال والحرص على إدارتها. فقد عانت هذه المؤسسات مما يأتي:

**أولاً - الطائفية والعنصرية:** شهدت الكثير من الدول العربية ظهور العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات الطائفية أو العنصرية، والتي يتم دعمها من الدول الأجنبية التي تتبنى تلك الطائفية، أو الدول التي تحدُر منها الأقلية. وقد عملت العديد من الدول العربية التي لها مصالح في الدول العربية على تعزيز هذه المؤسسات من الناحية المادية والإعلامية. وبدأت هذه المؤسسات تبني أفكاراً عنصرية وطائفية لفرض التفرقة بين المواطنين. وقد أصبحت بعض هذه المؤسسات ثماراً أعمال التعذيب والتكميل والسرقة في مقارها. وقد تجسّم هذا الوضع بصورة واضحة في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. وقد تولى إدارة بعض مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بعض الأشخاص الذين يحملون أفكاراً طائفية وعنصرة، انعكس ذلك على أعمال المؤسسة بشكل ملحوظ.

**ثانياً - النفع المادي:** ظهرت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول لا تهدف إلى تحقيق الخدمة الإنسانية، بل تجعل من المؤسسة مكتباً للإرتقاء لمصلحة الهيئة الإدارية التي تتولى إدارتها. وكرست جهودها على جمع المال لمصلحتهم. ومن المؤسف أن منظمات الأمم المتحدة تتعامل مع هذه المؤسسات، وبشكل خاص المفوضية العليا لحقوق الإنسان؛ إذ تعمل هذه المؤسسات على مساعدة منظمات الأمم المتحدة وتنطبق برامجهما، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأشخاص المهجّرين لقاء مبالغ معيشية. غير أن عمل هذه المؤسسات يتناقض مع القيم الإنسانية و تستغل الأمم المتحدة الأشخاص الذين يقدم لهم الرعاية والمساعدة.

**ثالثاً - العشارية:** تعمل العشاري في العديد من الدول العربية على حماية ابنائها أمام الدولة أو في مواجهة الآخرين. لهذا فقد برز الجانب العشاري بشكل واضح مما جعل

**المواطنين يحِمُونَ عن الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني، إن لم يكن المسؤول عنها من تلك العشيرة.**

فَلَمْ تَنْصَهِرِ التَّعَدِيَّاتُ الْعَصَبِيَّةُ الْمُتَرَسِّبَةُ فِي بُوْتَقَةٍ تَحْدِي الدُّولَةَ الْخَدِيثَةَ وَالْمُجَتَمِعَ الْمَتَطَوَّرِ الَّذِي يَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَهَذَا الْتَّوْعُ القَدِيمُ مِنْ التَّعَدِيَّةِ قَدْ يُفُوضُ الْدِيمُقْرَاطِيَّةَ وَيَحْلُّ مَحْلَهَا بِشَكِّ يَتَجَاهِزُهَا إِلَى مَا يُشَبِّهُ الْفُؤَادَيِّ وَالْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ، بِمَعْنَى آخَرَ، فَإِنَّ الْمَسَارَ الْدِيمُقْرَاطِيَّ لَمْ يُنَفِّذْ بَعْدُ بِوَضُوحٍ إِلَى جُذُورِ الْبَنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ<sup>(٢٨)</sup>. كَمَا أَنَّ النَّرْزَعَةَ الْفَرْدِيَّةَ الَّتِي تُحَمِّمُ عَلَى الْفَرْدِ الْعَرَبِيِّ كَانَتْ إِحْدَى الْعَوَامِلِ فِي الْحَدَّ مِنْ مُؤسَسَاتِ الْمُجَتَمِعِ الْمَدَنِيِّ. ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْدَ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَعِ مُشْكِلَةَ التَّعَاوُنِ الْجَمَاعِيِّ مَعَ الْآخَرِينَ، وَغَيْرِ قَابِلٍ تَقْبِيلُ الْآخَرَ وَالتَّعَاوُنَ مَعَهُ. وَأَنَّ أَيَّ نَقْدٍ ضِدَّهُ يَعْدُهُ مَسَاسًا بِكَرَامَتِهِ<sup>(٢٩)</sup>. وَأَصْبَحَ الظُّفُرُ بِسُلْطَةٍ، لَيْسَ لِخَدْمَةِ الْمُجَتَمِعِ وَالْدُّولَةِ بَلْ وَسِيلَةً لِتَضِيقِ الْخِنَاقِ أَوِ التَّكِيلِ بِالْفَوَى وَالنِّيَازِاتِ الَّتِي تَخَافُ مَعَهُ.

**رَابِعًا - التطرفُ الديني:** ظهرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجه الإسلامي في العديد من دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية. وبسبب الأحداث التي عممت العالم بعد أحاديث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، جعلت دول العالم والدول العربية تخشى وجود المؤسسات الإسلامية. مما دفع مجلس الأمن إلى اصدار قرارين لملاحقة المؤسسات الإسلامية<sup>(٣٠)</sup>. ولما كان الإسلاميون بفعل وجودهم في المجتمع وتقائهم، فمن الطبيعي أن يعملا من أجل السيطرة على بعض مؤسسات المجتمع المدني، مما جعل الدول تتخوف من هذه المؤسسات لئلا تصبح مجالاً، أو ملذاً لـما تدعيه بالإرهاب. وقد سيطر التصub على بعض هذه المؤسسات مما افقدها مبدأ قبول الآخر والتعاون مع المعارضين لها.

<sup>(٢٨)</sup> الدكتور أحمد شكر الصبيحي، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ م، ص ٢٢٢ .

<sup>(٢٩)</sup> الدكتور خليل النقبي، *البيروقراطية والإنسان*، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦ م، ص ٥٥ .

<sup>(٣٠)</sup> يراجع فرارا مجلس الأمن المرقمين ١٣٦٨، ١٣٧٣، ٢٠٠١ / ١٣٧٣ .

وقد أدت هذه الأساليب مجتمعة إلى فشل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بصورة عامّة.

### المبحث الثالث

#### واقع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

لما كانت مؤسسات المجتمع المدني تتشّعّش في إطار النظام الديمقراطي ومُمثّمة فيه، فمن الطبيعي أن فقدان الديمقراطيّة يُبْعِدُهُ فقدان مؤسسات المجتمع المدني أو انسارها وعدم قدرتها على العمل. فلا ديمقراطية بدون مؤسسات المجتمع المدني. فالديمقراطية الحقة تتطلّب وجود مؤسسات حزبية وإنسانية واجتماعية تُعبّر عن الجرأة والديناميّة الصّحّيحة. فقد تكون الانتخابات نزيهة، ولكن عدم وجود الأحزاب السياسيّة يُؤوّض معنى الديمقراطيّة ويَحدُّ من مفهومها.

**المطلب الأول – أنواع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية**  
ظهرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية. ومن ابرز هذه المؤسسات ما يأتي:

**أولاً – مؤسسات المجتمع المدني السياسيّة في الدول العربية**  
نشأت مؤسسات المجتمع المدني السياسيّة في الدول العربية في بداية العشرينات من القرن الماضي، وكان في مقدمة ذلك الحزب الشيوعي الذي دخل عن طريق فلسطين عام ١٩١٩ من قبل المهاجرين اليهود الروس، وانشأوا فرعاً له في العديد من الدول العربية. أما الدول العربية في شمال أفريقيا فقد نشأ الحزب الشيوعي

فيها عن طريق المستوطنين الفرنسيين<sup>(٣١)</sup>. وقد نشأ عدد من الأحزاب السياسية الأخرى في العديد من الدول العربية خلال مرحلة الانتداب البريطاني وبعد الاستقلال. غير أن طبيعة الأهداف التي ترمي مؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيقها في الواقع لم تكن محددة بالدقة المطلوبة في جميع الظروف والأحوال، إذ يتنازعها في معظم رذهات مسيرتها اتجاهان كبيران؛ يميل أحدهما إلى المنزع السياسي المنشغل والمعارض، ويميل الثاني إلى المنزع السياسي والقانوني والإجرائي. لكن الظروف السياسية والاجتماعية العربية، التي أحاطت بنشأة الحركة وبتشكيلها التنظيمي جعلت المنزع الأول، أي السياسي المعارض، يغلب على الثاني، في معظم الدول العربية، خاصةً عندما انحرفت جميات حقوق الإنسان فيصراعات السياسية بأشكال مختلفة، وصارت نوعاً من الرديف الموضوعي للأحزاب المعاشرة. وفي جميع الأحوال لم تصل منظمات حقوق الإنسان في الوطن العربي إلى ما وصلت إليه منظمات حقوق الإنسان في الغرب. فجميع شعوب العالم بما فيها الشعب العربي، يتظرون إلى منظمة العفو الدولية ومنظمة (هيومان رايتس ووتش)، نظرة احترام وتقدير، على الرغم من كون هذه المنظمات منحرفة وغير ملائكة لقضايا العرب.

### **ثانياً - مؤسسات المجتمع المدني الإنسانية في الدول العربية**

وتختلف الدول العربية في منظمات حقوق الإنسان، فكانت أقدم منظمة حقوق إنسانية معترفاً بها قانونياً في الوطن العربي، هي جمعية حقوق الإنسان العراقية التي

(٣١) أنشأ المهاجرين اليهوديان (شالي ومارسون) الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩١٩، وتم إنشاء فروع له في العراق بقيادة يوسف سلمان (فهد) وفي سوريا بقيادة خالد بكداش، وفي مصر بقيادة كوريل. وبعد ذلك حل الحزب الشيوعي الفلسطيني نفسه بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٧، وقيام جزيان شيوغين، مما مكى فراكاج. يرجى كتابنا: الحركة الصهيونية حركة استعمارية توسيعية، دار الفاديسية بعـدـاد، ١٩٨٦، ص ٣٠ وما بعدها. وللتقاليد عن الأحزاب السياسية في الدول العربية يرجى: الدكتور عبد الرضا الطعاني، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دار الحرية، بعدـاد، ١٩٩٠. ونعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣.

تأسست عام ١٩٦١<sup>(٣٢)</sup>، وـ"الرَّابِطَةُ التُّونِسِيَّةُ لِلْدَّافَاعِ عَنْ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ" التي تأسست عام ١٩٧٩، وتأسست بعد ذلك مُنظَّمات إنسانية في العديد من الدول العربية. وعلى الرغم من تحررها، إلا أنَّ الْحُكَّامَ الْعَرَبَ يُنْظَرُونَ لِهَذِهِ التَّنْظِيمَاتِ بِالرَّبِّيَّةِ وَالشُّكُّ، بِكُوْنِهَا ذَاتَ تَوْجِهَاتٍ يَسَارِيَّةٍ، أَوْ شُيُوعِيَّةٍ، أَوْ التَّحْوُفَ مِنْ اسْتِغْلَالِهَا مِنْ قَبْلِ أَعْدَاءِ النَّظَامِ، أَوْ أَنَّهَا تَعْمَلُ لِلإِطَاحَةِ بِالسُّلْطَةِ. فَلَمْ تَكُنْ ثَمَّةَ صِلَةً بَيْنَ هَذِهِ الْمُنْظَّمَاتِ وَبَيْنَ الْحُكُومَاتِ الْعَرَبِيَّةِ. وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ، فَإِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْمُنْظَّمَاتِ عَمِلَتْ لِصَالِحِ الْأَجْنبِيِّ وَأَصْبَحَتْ عِبَّاً عَلَى الدُّولَةِ وَالْمُجَمْعِ. فَأَصْبَحَتْ وَاجِهَاتٍ وَطَبَيَّةً وَلَكِنَّهَا تَعْمَلُ لِصَالِحِ الْأَجْنبِيِّ الَّذِي يَقُومُ بِتَمْوِيلِهَا.

وَلَمْ يَتَقَاعِلُ الْوَسَطُ السِّيَاسِيُّ التَّقَافِيُّ الْعَرَبِيُّ مَعَ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى إِلا بَعْدَ مَرْحلَةِ السِّعِينِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْعَاصِيِّ، بَعْدَ إِخْفَاقِ الدُّولَةِ الْحَدِيثَةِ فِي نَقْلِ الْمُجَمْعِ إِلَى مُسْتَوْى الْطُّمُوحِ الَّذِي كَانَ يَرَاوِدُ مُحْيَلَةَ النُّخْبَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْمَنْقَفَةِ. فَلَيْسَ ثَمَّةَ تَقْدُمٌ حَقِيقِيٌّ عَلَى صَعِيدِ مُهَارَسَةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَالتَّدَافُلِ السُّلْطَنِيِّ لِلْسُّلْطَةِ وَحُرْيَةِ الرَّأْيِ<sup>(٣٣)</sup>.

وَشَهِدَتْ الْكَثِيرُ مِنَ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ ظِهُورُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى، عَلَى هَيَّةِ مُؤَسَّسَاتِ إِنْسَانِيَّةٍ كَمَنْظَمَاتٍ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ. وَشَاهَدَنَا عَدَادًا مِنَ الْمُؤْتَمِرَاتِ الْعَرَبِيَّةِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ، لِمُنْظَّمَاتٍ مِنْ أَقْطَارِ عَرَبِيَّةٍ. وَقَدْ وَجَدْنَا أَنَّ هَذِهِ الْمُنْظَّمَاتِ لَا تَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ حِمَايَةِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ، بَلْ إِنَّهَا مِرَأَةٌ تَعْكُسُ رَأْيَ الْحُكُومَةِ الَّتِي تَتَبَعَّهَا.

(٣٤) أَوْلُ الْمُكَوَّنَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي شَكَّلَتِ الْمُجَمْعَ الْمَدْنَى فِي مِصْرَ، هِيَ الْجَمِيعَاتُ الْأَهْلِيَّةُ، وَيَغُودُ تَارِيَخُهَا إِلَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرِ (١٨٢١)، عَكَسَتْ عَبْرَهُ هَذَا التَّارِيخُ تَبَيَّنَاتٍ فُقْرِيَّةً، وَسِيَاسِيَّةً مُهِمَّةً، وَلَعِبَتْ أَدْوَارًا مُتَعَدِّدةَ حَبْزِيَّةً، وَرَغَائِبَةً، وَحَمْمِيَّةً، بِلَ أَنَّ الْبَعْضَ مِنْهَا لَعَبَ دُورًا حَقِيقِيًّا وَدِفَاعِيًّا لِرَسَاءِ مَفْهُومِ الْمَوَاطِنَةِ أوِ الْحِمَايَةِ الْقَافِيَّةِ أَوْ لَطْرَحِ فَضَّالِّيَّةِ الْمَرْأَةِ فِي الرَّبِيعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ ... وَبِالْطَّبِيعِ فَقَدْ كَانَ النَّظَامُ السِّيَاسِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَتَقْبَلَتِهِ وَتَوْجِهَاتِهِ عَامِلًا رَئِيْسِيًّا فِي صِياغَةِ أَدْوَارِ وَمَسَاحَاتِ الْتَّحْرِيَّاتِ لِهَذِهِ الْمُنْظَّمَاتِ. يُرَاجِعُ: الْدُّكْتُورَةُ وَلَاءُ عَلَيِّ الْبَحْرِيِّ، الْمُجَمْعُ الْمَدْنَى وَالْإِصْلَاحُ السِّيَاسِيُّ فِي مِصْرِ ٢٠٠١-٢٠٠٥، مجلية الغلوّم الإنسانية، السنة الخامسة العدد (٣٧) ربيع الأول ٢٠٠٨، ص ٥.

وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمُنْظَّمَاتِ لَمْ تَكُنْ مُؤَسَّسَاتِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجَمْعِ الْمَدْنَى لِكُونِهَا لَمْ تَعْمَلْ فِي ظَلِّ نِظامِ دِيمُقْرَاطِيٍّ وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُؤْدِيَ دُورِهَا فِي ظَلِّ نِظامِ الْمَمَالِكِ الَّذِي صَادَرَ الْحُرَيَّاتِ الشَّخْصِيَّةِ.

(٣٥) ماجد الغرياوي، المصدر السابق، ص ٦.

وأنَّ مُنظَّماتِ حقوقِ الإنسَانِ لِكُلِّ قُطْرٍ عَرَبِيٍّ تَعْمَلُ ضِدَّ الدُّولَةِ الْأُخْرَى، وَتَتَّهِمُهَا بِإِنْتَهَاكِ حقوقِ الإنسَانِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَتَغَاضَى فِيهِ عَنْ انتِهَاكَاتِ حقوقِ الإنسَانِ لِمُوَاطَنِيهَا فِي دُولَتِهِمْ. وَغَالَبًا مَا يَقُولُ هَذِهِ الْمُنْظَّماتِ وَزَرَاءَةً أَوْ مَسْؤُلُونَ سَابِقُونَ مِنْ أَجْلِ إِرْضَائِهِمْ وَتَوْفِيرِ الْمَكَاسِبِ الْمَادِيَّةِ لَهُمْ، وَضَمَانِ حُضُورِهِمُ الْمُؤْتَمِراتِ الدُّولِيَّةِ لِلدِّفاعِ عَنِ الدُّولَةِ، وَضَمَانِ بَقَائِهِمْ فِي حِيَاضِ الدُّولَةِ وَعَدَمِ خُروجِهِمْ عَلَيْهَا بَعْدَ انتِهَا خِدْمَتِهِمُ الرَّسْمِيَّةِ. فَعَمِلُوا فِي مُؤْسَسَاتِ الْمُجَتَمِعِ الْمَدِينِيِّ وَكَانُوا يَعْمَلُونَ كَمَا كَانُوا مَسْؤُلِينَ فِي الدُّولَةِ، يَعْمَلُونَ فِي إِدَارَةِ الْحُكُومَةِ. وَاصْبَحَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتِ عِبْنًا كَبِيرًا عَلَى الْمُوَاطِنِ الْعَرَبِيِّ. فَكُلُّ عَمَلٍ لَا تَسْتَطِيعُ الدُّولَةُ أَنْ تَتَخَذَهُ ضِدَّ مُوَاطَنِيهَا تَتَوَلَّ هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتُ الْقِيَامُ بِهِ، وَتَتَقدِّهُ. فَهِيَ وَاجْهَةٌ حُكُومِيَّةٌ غَيْرُ إِنْسَانِيَّةٍ، تُؤَيِّدُ الْبَطْشَ وَالنَّكِيلَ الَّذِي تَقْوِيمُ بِهِ الدُّولَةُ ضِدَّ الْمُوَاطِنِينَ أَوْ أَنَّهَا تُمارِسُهُ مِنْ جَانِهَا فَعُلاً<sup>(٣٤)</sup>.

### ثالثاً - مُؤْسَسَاتِ الْمُجَتَمِعِ الْمَدِينِيِّ الْمَهْنِيَّةِ فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ

وَبَعْدَ انتِهَاءِ الْاِحتِلَالِ الْأَجْنِيَّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لَمْ تَهْتَمِ الدُّولُ الَّتِي اسْتَقْلَتْ بِمُؤْسَسَاتِ الْمُجَتَمِعِ الْمَدِينِيِّ، وَإِنَّمَا اهْتَمَتْ بِبَنَاءِ السُّلْطَةِ وَمُؤْسَسَاتِ الدُّولَةِ وَجِيشُهَا<sup>(٣٥)</sup>. وَلِرِيَّمَا لَمْ تَعِ أَهْمِيَّةَ مُؤْسَسَاتِ الْمُجَتَمِعِ الْمَدِينِيِّ وَدُورُهَا فِي بَنَاءِ السُّلْطَةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتُ هِيَ السَّنْدُ الْأَكْثَرُ أَهْمِيَّةً فِي مُسَانَدَةِ بَنَاءِ سُلْطَةٍ وَطَبَيْنَةٍ خَالِصَةٍ

<sup>(٣٤)</sup> تَبَيَّنَ مِنْ خَلَالِ دِرَاسَةِ مَوَاقِفِ هَذِهِ الْمُؤْسَسَاتِ عَلَى الرَّجُمِ مِنْ أَنَّهَا مُؤْسَسَاتٌ غَيْرُ حُكُومِيَّةٌ إِلَّا أَنَّهَا مُؤْسَسَاتٌ حُكُومِيَّةٌ تَعْمَلُ تَحْتَ غُطَاءِ مُؤْسَسَاتٍ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ. أَذْتَعَنَ الدُّولَةُ قِيَادَتَهَا بِشَكْلٍ مُعِينٍ أَوْ تَمَوِّلُهَا الدُّولَةُ، لِمَنْ مِنْ = أَجْلِ الدِّفاعِ عَنِ حُقُوقِ الْإِنسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يُعَانِي مِنَ الظُّلُمِ وَالاضْطَهَادِ. وَقَدْ حَضَرْنَا بَعْضَ مُؤْتَمِراتِ حقوقِ الْإِنسَانِ الْعَرَبِيِّ تَحْتَ إِدَارَةِ المَفْوِضِيَّةِ الْعَلَيْها لِحُقُوقِ الْإِنسَانِ التَّابِعَةِ لِلْأَمْمِ الْمُنَتَّدِةِ وَوَجَدْنَا أَنَّ مُؤْسَسَاتِ حقوقِ الْإِنسَانِ الْعَرَبِيِّ مَنَابِرٌ لِدَعْمِ الْحُكُومَاتِ. وَأَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ مِنَ الْوَزَرَاءِ السَّابِقِينَ فِي دُولَهُمْ. وَطَرَحَ رَئِيسُ أَحَدِ الْمُنْظَّماتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ مِنَ أَنْ سُلْطَاتِ دُولَتِهِ انتَهَكتْ حُقُوقَ بَعْضِ مُوَاطَنِي دُولَتِهِ وَجَرَيَّتْهُمُ مِنَ الْجُنُسِيَّةِ. فَانْبَرَى مُمَثِّلُ مُؤْسَسَةِ حقوقِ الْإِنسَانِ فِي تِلْكَ الدُّولَةِ وَهُوَ يَرْتَدُ وَيَرْتَجِفُ وَيَتَهَجَّمُ عَلَى مُوَاطَنِهِ، بِدَلَالٍ مِنْ أَنَّ يَحْلُّ مُشَكَّلَتَهُ. فَهَذَا هُوَ دَيْنُ أَغْلِبِ مُنْظَّماتِ حقوقِ الْإِنسَانِ الْعَرَبِيِّ.

<sup>(٣٥)</sup> مُحَمَّدُ زَاهِي الْمَغْرِبِيُّ مُصْدِرُ سَابِقٍ، ص. ٥.

**لِحِمَاءِ الْإِنْسَانِ وَالدِّفاعِ عَنْهُ.** ذَلِكَ أَنَّ مُؤْسَسَاتِ المُجَمَّعِ المَدْنَى تَبْحَثُ عَنْ مَكَانِيِّ  
الخَلِيلِ لِإِرْشَادِ السُّلْطَةِ إِلَى إِصْلَاحِهِ. ذَلِكَ أَنَّ عَمَلَ مُؤْسَسَاتِ المُجَمَّعِ المَدْنَى هِيَ  
التَّقْوِيمُ وَالإِصْلَاحُ، وَلَا يَسِّرُ التَّقْوِيمُ وَالإِفْسَادُ. وَنَتْيَاجَهُ لِذَلِكَ، فَإِنَّ التَّحُولُ الاجْتِمَاعِيِّ  
الَّذِي حَدَثَ فِي الْبَلْدَانِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَا فِي ذَلِكَ نَشَأَتِ الْطَّبَقَةُ الْعَالَمِيَّةُ وَاتِّسَاعُ حَجْمٍ وَدَوْرِ  
الْطَّبَقَةِ الْمُتوسَّطةِ، وَبِرُوزِ الْطَّبَقَةِ الْمُنْقَفَّةِ وَظُهُورِ أَنْمَاطٍ مِنَ الْمُنْظَمَاتِ النَّقَابِيَّةِ وَالْمَهَنِيَّةِ  
وَالسِّيَاسِيَّةِ، يُشَبِّهُ إِلَى حِدَّ مَا ذَلِكَ الَّذِي عَرَفَتُهُ الْبَلْدَانُ الْغَرْبِيَّةُ فِي مَرَاحِلٍ سَابِقَةٍ مِنْ  
تَطْوِيرِهَا. وَبِيُّورُ ذَلِكَ اسْتِخْدَامُ مَفَاهِيمٍ وَاحِدَةٍ لِوَصْفِ مِثْلِ هَذِهِ التَّنَطُّورَاتِ، وَمَفْهُومُ  
المُجَمَّعِ المَدْنَى هُوَ أَحَدُ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ. لِذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ القُولُ بِضَرُورَةِ رَفْضِ  
هَذَا الْمَفْهُومِ بِحُجَّةٍ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ وَالْمُعَاصِرِ<sup>(٣٦)</sup>. ذَلِكَ إِنَّا  
نَعِيشُ فِي عَالَمٍ مُنْقَفِّيٍّ عَلَى اسْتِخْدَامِ مُؤْسَسَاتِ المُجَمَّعِ المَدْنَى كُوسِيلَةٍ لِدَعْمِ  
الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَتَطْوِيرِهَا.

### رَابِعًا - مُؤْسَسَاتِ المُجَمَّعِ المَدْنَى الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ

وَظَهَرَتْ فِي بَعْضِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ مُؤْسَسَاتٌ إِنْسَانِيَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ تَعْمَلُ عَلَى  
مُسَانَدَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الدُّولِ الْغَرْبِيَّةِ، وَتَقْدِيمُ لَهُمُ الْمُسَاعَدَاتِ الْمَادِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ  
وَالْعِلْمِيَّةِ<sup>(٣٧)</sup>. وَبَعْدَ أَحْدَاثِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ اِلْيُولِ عَامِ ٢٠٠١ عَمِلَتْ الْوِلَايَاتُ  
الْمُتَّحِدةُ الْأَمْرِيْكِيَّةُ طَبقًا لِفَرَارِيِّ مَجْلِسِ الْأَمْنِ ١٣٦٨ وَ ١٣٧٣ / ٢٠٠٣، بِحلِّ الْعَدِيدِ  
مِنَ الْمُؤْسَسَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحُجَّةِ مُكافَحةِ الْإِرْهَابِ. فَأَصْبَحَتْ مُؤْسَسَاتُ  
المُجَمَّعِ المَدْنَى فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ تَتَحُوْفُ مِنْ شَجَبِ اِنْتِهَاكَاتِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدةِ  
الْأَمْرِيْكِيَّةِ لِحُوقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لِئَلَّا تَتَّهَمُ بِأَنَّهَا تُسَانِدُ الْإِرْهَابِ.

<sup>(٣٦)</sup> سعيد بن سعيد وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٢٥ .

<sup>(٣٧)</sup> يرجأُ عَنْ مُؤْسَسَاتِ المُجَمَّعِ المَدْنَى الْإِسْلَامِيَّةِ:

ومما يُؤسف له أن بعض مؤسسات المجتمع الإسلامي استخدم القضايا الإنسانية والخيرية للعمل على القيام بعمليات مسلحة. مما جعل النظر إليها يتسم بالريبة والشك.

### **المطلب الثاني - موقف الحكومات العربية من مؤسسات المجتمع المدني**

إن موقف الحكومات العربية إزاء مؤسسات المجتمع المدني يسمى إما بالتردد أو عدم النقاوة. فالدولة تصدر قانوناً يسمح بإنشاء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تتضيئ العبيد من القيد، مما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وحركتها، وتشمل القيد التي تفرضها الدولة قيوداً تشريعية وإدارية وسياسية، وفي النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتجعل مشاركتها هامشية ومحدودة. فالقاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمؤسسات المدنية هي قاعدة عدم النقاوة. وفي التحليل الأخير تبقى هذه المؤسسات مجرد منحة من المؤسسة العليا للدولة وبالطبع من حق المانح أن يمنح عطاياه أو يسحبها ويمعنها وقت يشاء وكيفما يشاء. وبدلاً من أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني ترافق أعمال الدولة وتصبح مسارها، تصبح الدولة هي التي ترافق هذه المؤسسات، وتعدل مسارها بالطريقة التي تراها، وقد تلغيها أو تعدلها. ومن الضرورة معرفة، أن مؤسسات المجتمع المدني ليس المقصود منها أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية هذه المؤسسات بكافة أنواعها ومحاذاتها، تتضمن أهدافاً أوسع وأعمق من مجرد المعارضنة. إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إلا أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتنتيج له فرصة مراقبة البنية التحتية الاجتماعية كافة بما فيها مؤسسات الدولة ذاتها، وضبطها وتصحيح مسارها. في سياق هذا المنطق، فليس من الضرورة أن يكون نمأة عداء أو تنافض بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أن

العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تؤتى إلى الحفاظ على استقلالية تلك المؤسسات. مع ذلك فإن الواقع العلمي يبيّن أن أنماط العلاقة بين الدولة تلك المؤسسات لم تُحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات<sup>(٣٨)</sup>. فالمعارضة السياسية والاجتماعية والإنسانية داخل الدولة إنما تعني حماية الإنسان، وضمان حقوقه، التي هي الهدف الأساسي لآلية الدولة عندما تكون وطنية خالصة غير خاضعة للتأثيرات الأجنبية.

وَنَمَّةُ الْعِدِيدِ مِنَ الاتِّجَاهَاتِ وَالْمَوَاقِفِ صُوبَ مُنْظَمَاتِ الْمُجَمَّعِ الْمَدِينِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، مِنْهَا مَنْ يَرْفُضُ دَوْرَهَا فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّهَا وَلِيَدَهُ تَجْرِيَةً اجْتِمَاعِيَّةً مُغَایِرَةً هِيَ تَجْرِيَةُ الْمُجَمَّعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ<sup>(٣٩)</sup>. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ التَّابِعِ بَيْنَ الْمُجَمَّعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ وَالْمُجَمَّعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ حِيثُ تَجْرِيَةِ التَّحُولِ التَّارِيخِيِّ فِي هَذِهِ الْمُجَمَّعَاتِ إِلَّا أَنَّ نَمَّةَ بَعْضِ السَّمَّاتِ الْجُزِئِيَّةِ الْمُشْتَرِكَةِ فِيمَا بَيْنَهَا، نَظَرًا لِأَنَّ مَا جَرَى مِنْ تَحُولٍ فِي الْمُجَمَّعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ قَدْ أَثَرَ فِي الْعَالَمِ الْثَالِثِ بِمَا فِي ذَلِكِ الْمُجَمَّعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِحُكْمِ أَنَّ هَذِهِ الْبُلْدَانَ قَدْ حَضَعَتْ لِلْاسْتِعْمَارِ الْعَرَبِيِّ بِصُورَتِهِ التَّقْبِيَّةِ وَتَخَسَّعَ الْآنَ لِلْسُّيُطَرَةِ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقْنيَّةِ لِهَذِهِ الْمُجَمَّعَاتِ فِي إِطَارِ الْاقْتِصادِ الدُّولِيِّ الَّذِي تَحْتَلُّ فِيهِ الْبُلْدَانُ الْعَرَبِيَّةُ مُوْضِعَ الصَّدَارَةِ، لَهُ تَأْثِيرُهُ عَلَى الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ<sup>(٤٠)</sup>.

فقد فقدت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، فاعليتها وكفاءاتها. فالمؤسسات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية التي تربط بين الأفراد والدولة فقدت استقلالها وجوهرها وشرعيتها تدريجياً، وتحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها الحكومات العربية للسيطرة على المواطنين، مما يعني أنها صارت بمثابة

<sup>(٣٨)</sup> الدكتور محمد زاهي المغربي، مصدر سابق، ص ٥.

<sup>(٣٩)</sup> الدكتور سعد الدين إبراهيم وأخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مابين ١٩٩٦م، ص ١٨٥.

(٤) الدكتور محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي)، الطعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ م ص ١٨٦.

وسائل لتنسيق الخناق على المجتمع. وبدون مُؤسسات المجتمع المدني يصبح الأفراد مجرّد رعایا وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية<sup>(٤١)</sup>. فمُؤسسات المجتمع المدني واجهةً لمشاركة الفرد في إدارة الدولة، فحرمانه من هذه المشاركة أو عدم جديته هذه المؤسسات يجعل المواطن العربي يشعر بالغرابة في وطنه.

ولا يمكن أن نضع العيب على الدول العربية وحدها، بل على مُؤسسات المجتمع المدني العربية التي تتقى الدعم من الخارج، إذ أنها باعت الوطن والوطنية وأصبحت واجهةً للدواوير الاستعمارية. وهي لا تبرر انتهاكات المسؤولين في الدولة لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها تبرر للاستعمار في أن يحتل دولتهم ويقتل المدنيين وينتهي حقوقهم. وهذه المؤسسات شوهت سمعة مُؤسسات المجتمع المدني العربية وجعلتها ليست خصماً للدولة فحسب، بل خصماً للشعب أيضاً. ومن هذا المنطلق نجد أن المؤسسات الخاصة بحقوق الإنسان في الغرب أدانت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد الأسرى العراقيين في معسكر أبي غريب، وضد أطفال ونساء العراق والمدنيين العراقيين بصورة عامة، على الرغم من أن هذه الانتهاكات صادرة من دولة هذه المؤسسات، في حين أن مُؤسسات المجتمع المدني العربية لم تتطرق لهذه الانتهاكات. والسبب في ذلك هو أن الأولى مستقلة عن إرادة الدولة، وإنها تعرّي أخطاء الدول من أجل ملاقاتها أو إصلاحها، حفاظاً على سمعة الدولة وكرامتها، بينما تُعد الثانية منظمة للتعذيب والقتل والانتهاك. ويمكن القول أنَّ اغلب مُؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية فقدت هويتها الوطنية النطوية لخدمة الشعب، لأسباب داخلية وخارجية، وأصبحت ساتراً يتمترس وراءها كبار موظفي الدولة وأصحاب المناصب.

<sup>(٤١)</sup> المصدر نفسه.

## الخاتمة

لا يمكن إنكار دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسیخ النظام الديمقراطي وتعزيز الشراكة الجماعية في قيادة العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة. ولكنها تتطلب قبل كل شيء التقبل لدى الحاكم والمحكوم. فالحاكم لا يرضى أن تعلو سلطة فوق سلطته ترافقه وتتابعه وتشتّد آرائه، فيعمل على تحجيمها والتضييق عليها، والمحكوم يعرف عن هذه المؤسسات لأسباب عديدة، منها الجهل والتخلف وعدم الوعي بأهميتها، أو عدم الثقة بها والاعتقاد بأنها جزء من الدولة أو الخوف من السلطة، أو أنها تدار من قبل أشخاص كانوا في السلطة ومارسوا الاضطهاد، أو أن المواطن العربي مشغول بهمومه ومعيشته، ولم تترك له المجال في العمل خارج ذلك، أو أن هذه المؤسسات فقدت الطراعية في الانضمام وأصبحت ثمار النعسق والاستغلال ووسيلة للارتفاع. فلا يمتح إجازة عمل ما لم يتضمن إليها ويدفع الرسوم الباهضة إليها، فأصبح المنسحب ينظر إليها كونها جزءاً من نظام الاضطهاد والتعسف، والدولة تتظر إليها لأنها وسيلة مراقبة ومتابعة. فمؤسسات المجتمع المدني العربية لم تعمل لحماية المواطن ولا للمصلحة العامة، وإنما هي حبيسة القائمين بإدارتها. لهذه الأسباب يتطلب من الدولة أن تعيد حساباتها في منح مؤسسات المجتمع المدني الحرية في العمل، وإنشاء ثقافة عامة تقوم على قبول الآخر ونشر ثقافة التسامح.

ولم تتمكن جامعات الدول العربية من وضع نظام لمؤسسات المجتمع المدني، يتلاءم والحالة الاجتماعية العربية، فبعد مناقشات وحوارات واجتماعات استغرقت أكثر من نصف قرن، تمكنت من عقد معايدة عربية لحقوق الإنسان التي لم تُضف شيئاً لما هو ملزم به الدول العربية على الصعيد الدولي. ولم تتمكن من كسر سياس الحدود لآية دولة عربية لتعريف ما يجري بها وما يحصل بها من ظلم وتعسف، وما

هي طبيعة مؤسسات المجتمع المدني فيها، وكيف تمارس عملها ومن هو الممول لها ومن هو المسئول عن قيادتها.

## The Nature of Civil Society Institutions in Arab Countries

BY: Professor Suhail Hussein Al-Fatlawee

### Abstract

Civil society institutions play an important role in strengthening democracy and developing technical, human, and political action to serve the public and increase its effectiveness. But unfortunately this experience didn't transform to Arab world because of the direct domination of colonization that deprived it from its freedom and ruling itself. In spite of the legal liberation of Arab countries, but in reality these countries were submitted to the great state that occupied them, and to the international dominance.

Therefore, Arab countries have not been able to make use of civil society institutions because democracy is not existed in the Arab world. On the contrary, the governments of the Arab countries tried to make these institutions a frontage to embellish their administrations. As a result the public of Arab countries were deprived of the benefit of these institutions because they didn't work to protect the citizens or the public interest, as well as these institutions were confined to those who manage them. Therefore, Arab countries must reconsider the importance of the role of these institutions, give them freedom to work and establish a general tendency that is based on accepting others and spreading tolerance.